حدود الاستثمار الأجنبـــــــــي المباشر في الجزائر

سعدية قصاب
أستاذة مكلفة بالدروس
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

***P**endant les années 90 l'Economie Algérienne a connu des réformes profondes dues au programme d'ajustement structurel (P.A.S), telles que la loi sur la monnaie et le crédit, le code des investissements et le processus de privatisation.*
Ces réformes économiques préparent la plate-forme de la transition à l'économie de marché qui devient une réalité nécessaire dans un monde en pleines mutations.
Dans le contexte de la mondialisation, l'Algérie donne une grande importance aux investissements directs étrangers (I.D.E) pour redynamiser son appareil productif, elle essaie davantage de préparer un climat propice aux opérateurs économiques pour attirer leurs capitaux, et réhabiliter les investissements.
Les IDE jouent un grand rôle tant dans les pays développés, que dans les pays en développement. Si pour les premiers ils leurs permettent de renforcer leur hégémonie, pour les seconds ils leurs favorisent une croissance économique stable. C'est un moyen de financement très important qui diffère des crédits dont les charges du service de la dette sont difficiles à supporter.
Durant la dernière décennie du siècle révolu, une concurrence âpre s'est installée entre les pays développés et les pays en développement pour attirer les capitaux étrangers. L'Algérie à son tour cherche à profiter de cette occasion, en introduisant des changements radicaux dans son économie afin de relancer la machine de nouveau.

ملخص:

للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في تنمية الاقتصاديات المتخلفة، ووسيلة لفرض النفوذ بالنسبة للدول المتقدمة، إنها وسيلة تمويلية بالغة الأهمية تختلف عن الاقتراض، وتجنب مستخدميها عبء خدمة المديونية.

لقد اشتدت المنافسة في العقد الأخير من القرن الماضي على جلب رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول المتقدمة فيما بينها واستغلالها لصالحها، وانتقلت هذه المنافسة إلى الدول الأكثر تقدما والدول النامية على حد السواء، مادامت حرية انتقال رؤوس الأموال أصبحت مشروعة في إطار تحرير الاقتصاديات وعولمتها. تسعى الجزائر في هذا الإطار جاهدة إلى استغلال هذه الفرصة عن طريق إصلاح اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات المتعامل الأجنبي، فأحدثت تغيرات جذرية في مؤسساتها الاقتصادية، ومؤسساتها المالية لتحضير المناخ الاستثماري المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية إليها، لكن تبقى هذه الأخيرة ضعيفة التنافس بالمقارنة بما تقدمه بقية دول العالم في هذا الإطار. مازالت الجزائر تعاني من مشكل الخوصصة الذي يمثل صلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فتأخر الإصلاح في هذا الشأن أدى إلى تردد قدوم الرأس مال الأجنبي إليها رغم حجم السوق المعبر عنها بالقدرة الشرائية، لاستيعاب المنتجات محليا.

مقدمة:

رغم الجهود العديدة التي تبذلها الجزائر في تحضير المناخ الاستثماري لجلب المستثمر الأجنبي إليها، تبقى هذه الأخيرة محدودة جدا مقارنة بما تقدمه البلدان المؤهلة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

فالمنافسة الشديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، حال دون تحقيق هذا الهدف.

في إطار عملية تحرير الاقتصاديات وعولمة رؤوس الأموال، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نالت حظا كبيرا في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وأعطيت إمتيازات عديدة لهذه الأخيرة باعتبارها وسيلة تمويلية تختلف عن الاقتراض، خاصة بالنسبة للدول التي يعاني اقتصادها من مديونية ثقيلة أدت خدمتها إلى كبح معدلات النمو، كما هي حالة الاقتصاد الجزائري، الذي مازال يعاني من مشاكل عديدة رغم برامج التعديل الهيكلي التي ألزمته جدولة وإعادة جدولة ديونه لإرجاع التوازنات المالية الكبرى إلى حالتها العادية.

شهد الاقتصاد الجزائري في الثلاث سنوات الأخيرة (بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي) تحسنا ملموسا في المؤشرات الاقتصادية العامة (الكلية)، كانخفاض معدل التضخم إلى أقل من 5 %، استقرار في مستوى الأسعار منذ سنة 1994 ارتفاع معدل النمو إلى 4 % بعدما كان سالبا في قطاعات عديدة من الاقتصاد الوطني، تسجيل استقرار في الموازنات العامة كالميزان التجاري وميزان المدفوعات، وهو ما يؤكد نية الجزائر على تخطي المرحلة الإصلاحية والانتقال إلى مرحلة الانتعاش.

نظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطور الاقتصاديات، ودفع عجلة النمو بتحريك الجهاز الإنتاجي، فإن الجزائر تسعى إلى اعتماد هذه الوسيلة التمويلية في سياستها التنموية، كباقي دول العالم النامي والدول

المتقدمة على حد السواء، والاستفادة من الإمتيازات التي تقدمها هذه الأخيرة.

لكن هل الإصلاحات الاقتصادية والتحفيزات الاستثمارية في الجزائر كفيلة بإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية واستغلالها وفقا لأهداف الإستراتيجية التنموية ؟ هل الجزائر فعلا تملك قوى الجذب المناسبة لمتطلبات المتعامل الأجنبي ؟

لقد جندت السلطات الجزائرية المكلفة بتسطير السياسة الاقتصادية كل الوسائل، وهيأت الظروف التي تراها مناسبة لتحضير المناخ الاستثماري اللائق لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، تفاديا للوقوع في أزمة المديونية الخانقة التي شهدها الاقتصاد في المرحلة السابقة ومازال لحد الآن يدفع ثمن اختيار تمويل المشاريع بواسطة الاقتراض الخارجي

يمر الاقتصاد الجزائري بفترة إصلاحات مكثفة مست كل المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية، فالجهود الكبيرة التي تقوم بها من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق، يظهر جليا في التغيرات التي لمسها المواطن الجزائري في هذه العشرية، من تحرير في الأسعار حتى المنتجات الواسعة الاستهلاك، إعطاء ديناميكية جديدة للقطاع الخاص، بعد تسجيل عجز القطاع العمومي في التسيير، إعادة النظر في أساليب وأنماط الإنتاج، تعميق إصلاحات المنظومة المالية والبنكية. وهي أهم المحاور لتحضير القاعدة والأرضية للمتعامل الأجنبي للاستثمار في الجزائر.

I. تحضير المناخ الاستثماري في الجزائر:

انطلاقا من المنافسة الشديدة التي تعيشها الدول في جلب رؤوس الأموال واستغلالها لصالحها، لا يمكن تحديد المناخ الاستثماري لأي دولة، إلا في إطار ما تقدمه الدول المنافسة من مزايا لجلب الأسواق إليها، وعلى هذا الأساس فإن السياسة الاستثمارية في الجزائر تعاني من منافسين أقوياء ليس على مستوى الدول المتقدمة فقط وإنما حتى على مستوى الدول النامية بما فيها دول المغرب العربي كتونس والمغرب، وعليه نلاحظ في فترة التسعينات أن الاقتصاد الجزائري شهد تحولات كبيرة على المستوى التشريعي، وكذا الاقتصادي و الاجتماعي.

1.1. الإصلاحات التشريعية:

تتمثل هذه الإصلاحات في مجمل الإجراءات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لصالح المستثمر الأجنبي لإزالة العراقيل البيروقراطية التي تعاني منها كل الاقتصاديات النامية وبعض الدول المتقدمة، وأهم القوانين التي جاءت بها الإصلاحات في الجزائر تلك المتعلقة بالجانب المالي والنقدي والخاصة بقانون النقد والقرض وقانون الاستثمارات.

1.1.1. قانون النقد والقرض - 10-90:

جاء قانون النقد والقرض لإعطاء تسهيلات مالية ونقدية للمتعاملين الأجانب الذين يريدون الاستثمار في الجزائر بصفة مباشرة أو عن طريق الشراكة الاقتصادية، فنص هذا الأخير على إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي، وذلك بتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تنص المادة 183 منه على إمكانية تحويل رؤوس الأموال

لغيرالمقيمين إلى الجزائر لتمويل أنشطة اقتصادية مع مراعاة أولويات السياسة التنموية الجزائرية التي تتحدد فيما يلي:

- إنشاء مناصب شغل جديدة وترقيتها عن طريق تحسين مستوى الإطارات المحلية؛
- نقل تكنولوجيا حديثة لاستغلال براءات الاختراع والعلامات المسجلة طبقا للاتفاقيات الدولية؛
- حداث توازنات في سوق الصرف عن طريق مختلف العمليات الاستثمارية الموجهة لمختلف القطاعات.

وفي هذا الإطار إن لم يحدد قانون النقد والقرض صراحة الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي، فإنه نص على الضمانات المتعلقة بتحويل الأرباح إلى البلد الأصلي. وعليه نلاحظ بين سنة 1993-1990 فقد تم دراسة 303 ملف وتم الموافقة على 195 منها، حيث تشكل 102 ملف للمشاريع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والباقي موزع بين أصحاب الامتياز(concessionnaires) والتجار بالجملة[1].

2.1.1. قانون الاستثمارات (93-12):

جاء هذا القانون أساسا لدعم وترقية الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمارات الأجنبية فحدد أشكال تدخل الرأس مال الخاص الوطني أو الأجنبي كما يلي:

- دعم الاستثمارات المنشئة لمؤسسات جديدة برأس مال محلي أو أجنبي؛
- دعم الاستثمارات المنمية للقدرات الموجودة عن طريق توسيعها؛

- دعم الاستثمارات المخصصة لإنعاش النشاط بعد غلق المشروع لأسباب اقتصادية.

وعليه يمكن أن تحدد الإمتيازات الجبائية والجمركية حسب القوانين المنصوص عليها في قانون الاستثمارات، حيث تتحدد الحوافز المنوحة للمستثمر الأجنبي حسب طبيعة الاستثمار، والموقع الجغرافي له، فنلاحظ أن الإمتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة تختلف عن الإمتيازات المنجزة في المناطق المحرومة والفقيرة، أو مناطق التوسع الاقتصادي.

وحتى تتمكن الجزائر من رفع القيود البيروقراطية على المستثمر الأجنبي ومساعدته في تجسيد مشاريعه ميدانيا، ومن أجل اختصار الوقت الضروري لذلك، تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات (APSI) حتى تسهل الإجراءات الإدارية على المستثمرين الأجانب والوطنيين لدراسة الملفات الموضوعة لديها، إلى جانب هذه الوكالة نجد الشباك الوحيد الذي يضم مختلف ممثلي الإدارات في مكان واحد لتسهيل الأمور الإدارية للمستثمر كممثل الضرائب، الجمارك، السجل التجاري، البلدية، الوكالة الوطنية للشغل...الخ

2.1. تأثير الخوصصة على جلب الاستثمارات الأجنبية:

من متطلبات المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق، تحرير المبادرات الفردية، بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص، والاعتماد على هذا الأخير في تحريك الآلة الاقتصادية في الجزائر وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحفيزها كما سبق الإشارة إلى ذلك، مما استلزم إعادة

هيكلة الاقتصاد الوطني خاصة تلك المتعلقة بفترة التسعينات. إنها المرحلة التي استوجبت تسليم حركية النشاط الاقتصادي إلى القطاع الخاص، وتشجيعه بعد ما كان في يد القطاع العام قرابة 30 سنة.

يندرج هذا التغيير في إصلاح اقتصادي يعرف بخوصصة المؤسسات التابعة للقطاع العام، لكن الواقع الذي تعيشه الجزائر في هذا الإطار صعب جدا، وهو الأمر الذي عطل وعرقل قدوم رؤوس الأموال الأجنبية إليها، رغم المدة الطويلة التي تعيشها الجزائر في الإصلاحات، إلا أنها لم تتمكن من الفصل النهائي في موضوع الخوصصة حيث نلاحظ تردد كبير في الإقدام عليها لذا نجد الصراع دائم بين مناصري هذا الإجراء، ومناصري الوضع الاجتماعي للعمال خاصة الذين يقترحون مبدأ الخوصصة التدريجية بفتح رأس مال المؤسسات العمومية على الرأس مال الخاص المحلي أو الأجنبي، أي الاستثمار عن طريق الشراكة الاقتصادية.

للخوصصة آثار اجتماعية خطيرة جدا في بلد كالجزائر يعيش ظروف اقتصادية صعبة في غياب نظام الحماية الاجتماعية الذي يتكفل بهذا الانتقال، من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، خاصة بعد إحالة عدد كبير من العمال على التقاعد المسبق، التسريحات الجماعية والفردية، التقليص من عدد العمال لأسباب اقتصادية، كانخفاض تشغيل قدرات الجهاز الإنتاجي إلى أكثر من 50% لأسباب أغلبها تموينية وتمويلية. وهو ما أدى إلى اتساع رقعة البطالة في الجزائر، إضافة إلى المعدل المرتفع بالنسبة للفئة التي تطلب الشغل لأول مرّة إنها فعلا وضعية صعبة أدت إلى ضياع العديد من مناصب الشغل في هذه الفترة. وهو أحد الأسباب المباشرة في تعطيل وتأخير

الخوصصة في الجزائر، مراعاة للحالة الاجتماعية للعمال، بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية المتعلقة بقوانين الخوصصة نفسها، وكذلك طبيعة المؤسسات المراد خوصصتها، وقطاع النشاط المنتمية إليه. فنلاحظ أن قطاع النقل برهن فعلا على نجاح الخوصصة في الجزائر بالإضافة بعض مؤسسات القطاع الخدماتي كالسياحة مثلا لكن باقي القطاعات الأخرى لازالت تعاني من مشاكل عديدة ذات العلاقة المباشرة بانتقال الرأسمال الأجنبي إلى البلد.

إن أغلبية المؤسسات المرشحة للخوصصة في الجزائر، تعتبر مؤسسات عاجزة، تمّ تطهيرها لمرات عديدة، ولم تتمكن من تصحيح وضعيتها المالية وهو ما يعرقل إجراء الخوصصة عليها.

من قوانين الخوصصة للمؤسسات العمومية أنه لابدّ من توفير نظام بنكي ومالي فعال يساعد على تجسيد الخوصصة في الجزائر بمختلف أشكالها وبطرق شفافة حسب ما يمليه قانون العرض والطلب.

تحاول الجزائر في فترة التسعينات أن تتخلى عن النظم التسييرية القديمة في الجهاز المصرفي والمالي بما يتماشى والتطورات الجديدة، فقامت بإصلاحات سبق التطرق إليها في قانون النقد والقرض، وهي الإصلاحات الخاصة بالجيل الثالث والمتعلقة بالجانب المالي والبنكي، عن طريق تطبيق سياسات نقدية (معدلات الفائدة، الإحتياطات النقدية، سياسة السوق المفتوحة، وسياسة إعادة الخصم) أما السياسات المالية فترتكز أساسا على الضرائب، لكن عدم وجود سوق مالية (بورصة الأوراق المالية خاصة) بالمواصفات

العالمية حال دون ذلك، لكن هذا لا يمثل السبب الرئيسي في تأخر عملية الخوصصة في الجزائر، ولا يمكن تحديد كل الأسباب مجتمعة، لأن كل مؤسسة تشكل حالة خاصة.

تتمثل عملية الخوصصة بمختلف أشكالها في التنازل الكلي أو الجزئي لأسهم الدولة في السوق المالية (البورصة) لكن في حالة الاقتصاد الجزائري على السلطات المعنية أن تبحث على الطرق الكفيلة التي تجلب إليها الجمهور للمساهمة في هذه المؤسسة القابلة للخوصصة وذلك عن طريق تجنيد مختلف الوسائل التي تضمن حق الشاري بما تنص عليه قوانين الأسواق المالية خصوصا في غياب الوسطاء الماليين، لكن تبقى عملية الخوصصة مرهونة بعوامل عديدة خاصة بحجم المؤسسة، إلى جانب الوضعية المالية والتسييرية لها والتي لا تشجع ولا تسمح بإدراجها في الأسواق المالية للتنازل عن أصولها فالوضعية الاقتصادية للمؤسسة الجزائرية تحتاج إلى تطهير مالي لإنعاشها حتى تتوصل إلى جلب المساهمين فيها والمشاركة في رأس مالها.

كما يواجه الاقتصاد الجزائري مشكلة تحديد مشاركة الجمهور في المساهمة نتيجة غياب السوق المالية من جهة أولى وكذا قلة المعلومات الخاصة بالناتج الداخلي الخام (PIB)، الكتلة النقدية، الادخار خاصة في هذه المرحلة التي ازداد فيها ممارسة الأنشطة الموازية في قطاعات عديدة[2] .

نظرا للوضعية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، فإن عملية التنازل المناسبة لمؤسساتنا هي تلك المتعلقة بالبيع التدريجي حتى يتمّ إنعاشها

في مرحلة أولى ثم خوصصتها نهائيا طبقا للقوانين المعمول بها في السوق المالية، لكن هذه العملية انتقدت كثيرا في الجزائر لسبب غياب المعلومات الكافية في تحديد الأسعار.

وعليه لا يمكن للمتعامل الأجنبي القدوم للجزائر حتى تتمكن هده الأخيرة من تجسيد قوانين اقتصاد السوق ميدانيا، وذلك عن طريق تدعيم القطاع الخاص (من الناحية التشريعية خاصة) وفقا لمتطلبات المستثمر الأجنبي، بهدف تحضير الأرضية الملائمة لاستغلال الطاقات المعطلة في كافة الميادين.

II. تحديد قوى الجذب من قبل البلدان المستثمرة:

لا تغامر البلدان المستثمرة برؤوس أموالها، إلا بعد دراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية للاقتصاديات المستقبلة لمشاريعها الاستثمارية. تتبنى دراسة جدوى هذه المشاريع أساسا على عنصرين مهمين لابدّ من توفرهما في البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي، مما يحفز المتعاملين الاقتصاديين للانتقال عبر العالم، فيتمثل العنصر الأول في الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويتعلق العنصر الثاني بحجم الأسواق.

1.2. الاستقرار الاقتصادي والسياسي:

انطلاقا من الواقع الذي تعيشه الاقتصاديات المضيفة للاستثمارات أجمعت الدراسات المختلفة على ضرورة سيادة الاستقرار السياسي والاقتصادي لجلب وانتقال الأموال إلى هذه البلدان.

إن استقرار المؤسسات السياسية والاقتصادية في إطار قانوني وتنظيمي مستقر هو أهم عنصر يمكن من استقطاب هذه الاستثمارات إلى البلدان المضيفة، فالاستقرار السياسي يترك المجال للاستقرار الاقتصادي، لأنه يقضي على التغيرات السريعة للقوانين مما يطمئن المستثمرين الأجانب على أموالهم وممتلكاتهم، فيمثل هذا العامل أحد القوى الفعالة في جذب هذا النوع من الاستثمارات.

إن غياب مثل هذا العنصر يقف حاجزا أمام المستثمر الأجنبي في أخذ قرارات الاستثمار، كما يعمل على تقليص الفرص، ويحدد من الالتزامات المالية المنتظرة بهدف تقليل المخاطر، وهي المرحلة التي تعيشها الكثير من الدول في الفترة 1990-2000 وهي الفترة التي بذلت فيها الكثير من المجهودات لهذا الغرض لكن تبقى هذه الأخيرة قليلة بما تتميز به البلدان الأخرى المنافسة في هذا المجال، فنلاحظ أن المستثمر الأجنبي يبقى دائما في حالة انتظار، وهو ما يحدث حاليا في روسيا رغم أنها تتوفر على قدرات وإمكانيات عالية في جلب الاستثمارات الأجنبية. لكن بحكم أوضاعها الاقتصادية وخاصة السياسية أي غياب الاستقرار لم يهيئ المحيط و المناخ للاستثمار فيها. وهو الوضع الذي تعاني منه العديد من البلدان التي تهدف إلى إعادة تحريك آلتها الاقتصادية عن طريق هذه الوسيلة البالغة الأهمية في الاقتصاد العالمي.

اعتمادا على بعض الأرقام الإحصائية البسيطة يمكن الإشارة إلى التطور السريع للاستمارات في أغلبية الدول المصنعة وارتكزت أساسا في الدول الأكثر تصنيعا في العالم بالإضافة إلى أن البلدان النامية استفادت من

هذه الأخيرة حيث انتقلت 20% من الاستثمارات العالمية إلى البلدان النامية سنة 1990 وتطورت إلى 35% سنة 1995 لكن في هذا الإطار لابدّ من تحديد وتصنيف هذه الاستثمارات، حيث تذكر الإحصائيات أيضا أن نسبة 50% من الاستثمارات في سنة 1995 كانت موجهة إلى بلدان الجنوب وأكثرها للصين 24% لأمريكا اللاتينية أما الربع الأخير كان موزعا توزيعا عادلا على (أروبا الشرقية، أفريقيا، والشرق الأوسط) وبحكم التنافس بين الدول المتقدمة والدول النامية، وبحكم عامل الاستقرار السياسي الاقتصادي نجد 98% من الاستثمارات الأجنبية ذات أصل الثلاثي العملاق (أمريكا، اليابان، وأروبا الغربية) و75% من هذا الرقم موجه نحو نفس المنطقة، لأن هذا الثلاثي يكون البلد المستثمر والبلد المضيف في نفس الوقت وهي أهم ميزة للاقتصاديات المتقدمة[3].

وبالاعتماد على المعطيات الإحصائية دائما نجد 80% من الاستثمارات العالمية hالمتبقية توجه إلى البلدان الأكثر تصنيعا أي بلدان الجنوب المصنعة حديثا. وعليه يمكن استنتاج نصيب الجزائر أو الدول التي تعيش نفس الظروف مثل الجزائر من هذه الاستثمارات، ويمكن استخلاص إجابة هذا السؤال بعد التطرق إلى العامل الثاني من قوى الجذب للمستثمر الأجنبي.

2.2. حجم الأسواق:

بعد التأكد من توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلدان المضيفة، يسعى المتعامل الأجنبي إلى اختيار النشاط الاقتصادي الذي يمكنه من تحقيق دالة الهدف المتمثلة في تعظيم الأرباح طول عمر المشروع.

من أهم القيود التي تحاصر المستثمر الأجنبي هو حجم الأسواق، إنها المتغيرة الأساسية المفسرة لنشاط المشروع حيث يقصد بهذا القيد السياسة التسويقية للمنتج، أي قدرة السوق على إستعابه وتتحدد هذه القدرة في الطلب الفعال أي مدى قدرة المواطن على دفع ثمن السلع والخدمات المعروضة في السوق، خاصة إذا كانت إستراتيجية المستثمر هي غزو السوق المحلية ولهذه الأخيرة عوامل داخلية تتحكم فيها وترتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار الاقتصادي كاستقرار معدلات الصرف، استقرار الأسعار، انخفاض معدل التضخم...الخ من المؤشرات الاقتصادية العامة، وفي إطار توفر هذه الظروف فإنها تنعكس حتما على المواطن وعلى قدرته الشرائية.

عند إسقاط هذا العامل على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة الانتقالية نجد القوة الشرائية للمواطن الجزائري ضعيفة جدا عند مقارنتها بالقدرة الشرائية للبلدان المنافسة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، وعند مقارنتها مع البلدان المجاورة كتونس نجدها أيضا منخفضة ولذا لا يقصد بحجم السوق عدد السكان وإنما الطلب الفعال الذي يمتص الإنتاج من السوق، فحالة السوق الجزائرية في هذه الفترة لا تشجع كثيرا على الاستثمار فيها، خاصة وأن معدلات البطالة فيها مرتفعة وتمس كل شرائح المجتمع دون استثناء والجدول التالي يدعم الفكرة بأرقام حية عن الوضعية التي تعيشها السوق الجزائرية. – إحصائيات سنة 1995–

مقارنة القدرة الشرائية لعدد من الدول[4]

البلد	عدد السكان بالمليون	متوسط القدرة الشرائية للفرد	عدد السكان الحائزين على قدرة شرائية أعلى من:	
			S10000	S5000
فرنسا	58	19820	52.8	41.4
الولايات المتحدة	260	25860	239.7	195.4
تركيا	61	6410	17.0	8
روسيا	148	5260	54.9	20.7
الصين	1191	1800-2500	145-95	35-22
إندونيسيا	190	3690	30.4	10.4
تايلندا	59	6870	28.2	9.1
البرازيل	161	5630	51.5	30.4
المكسيك	92	7050	41.3	15.6
مصر	58	3610	10.4	4.1
الجزائر	27	4390	7.7	3.0
المغرب	26	3440	6.6	1.6
تونس	9	4960	2.7	1.1

رغم أهمية السوق الجزائرية من ناحية حجم السكان إلا أن القدرة الشرائية للمواطن تعتبر ضعيفة مقارنة بأغلبية الدول المذكورة في الجدول، فنجد على سبيل المثال أن متوسط القدرة الشرائية في الجزائر لا تتعدى 4390 دولار للفرد الواحد، في حين وصلت 4960 دولار في تونس و6410 دولار في تركيا.

أما من حيث مستوى الدخل (المعبر عنه بالقدرة الشرائية المتوسطة) والذي يحدد بقيمة 5000 دولار فإن 28.5% من العدد الإجمالي للسكان الجزائريين هم الذين بحوزتهم هذه القدرة الشرائية ، والتي على أساسها يمكن تحديد حجم السوق ونوع السلع والخدمات المطلوبة في هذا الاقتصاد، إذا استندنا إلى القدرة الشرائية العالية (10000 دولار) فإن حجم السوق في الجزائر تزداد في الانخفاض لأن 3.0 مليون جزائري فقط هم الذين بحوزتهم هذا المستوى من الدخل، وهي نسبة ضعيفة لمتطلبات المتعامل الأجنبي، وخاصة الأرروبي.

III. تحديد الحوافز الممنوحة من طرف البلدان المضيفة (الجزائر):

رغم العلاقة الجدلية التي تربط الدول المضيفة بالدول المستثمرة في إطار التعاون الاقتصادي، تظهر هشاشة العلاقة بين الدول المستثمرة والدول النامية المستقبلة (خاصة الضعيفة منها اقتصاديا) في توجيه نسبة عالية من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المتقدمة (أمريكا، اليابان وأروبا الغربية).

نظرا لاحتياج البلدان المضيفة لهذا النوع من التمويل فإنها تحاول أن تجلب إليها هؤلاء المستثمرين عن طريق مختلف الإصلاحات التي تقوم بها لتهيئة المناخ المناسب لهذه العملية، فعملت على تقديم إمتيازات وحوافز لهذا الغرض.

تختلف الحوافز الاستثمارية (المقدمة والممنوحة من طرف البلدان المستقبل) باختلاف درجة الاحتياج إلى التمويل عن طريق الاستثمار الأجنبي، أو عن طريق الشراكة الاقتصادية، فتقديم الحوافز الاستثمارية مرهون بجملة من العوامل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، فقد تكون هذه

العوامل داخلية كما قد تتأثر بالعلاقات الدولية، أي أن تقديم الإمتيازات يتبع السياسة الاقتصادية للبلد، فنلاحظ أن الجزائر اعتمدت برنامجا تحضيريا يعتمد أساسا على القدرات المادية والبشرية التي تكتسبها هذه الأخيرة. لكن يبقى الحكم الأخير في تحديد مدى أهمية هذه القدرات للمستثمر الأجنبي أو المحلي، وذلك بمقارنة ما تقدمه الدول المنافسة الأخرى في هذا الإطار، وقد تختلف الحوافز المقدمة باختلاف المزايا منها المزايا النسبية ومنها المزايا التنافسية.

1.3. المزايا النسبية للجزائر:

يقصد بالمزايا النسبية تلك الإمتيازات المتعلقة بعامل الندرة الاقتصادية والتي تضم جميع الموارد الطبيعية والمواد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية، والتي لا يمكن أن يتدخل فيها الإنسان إلا باستغلالها وتحويلها إلى سلع وخدمات قابلة للاستهلاك النهائي، أو سلع وسيطة تدخل في عمليات إنتاجية أخرى.

تعتبر الجزائر من الدول التي تزخر بهذه الإمتيازات كقطاع المحروقات، قطاع المناجم، الموقع الإستراتيجي، الموارد المائية، بالإضافة إلى مدخلات القطاع السياحي على مستوى الوطن، كالصحراء الجزائرية، الشريط الساحلي، السلاسل الجبلية.

وتعتبر هذه الأخيرة من أهم قوى الجذب الفعالة للمستثمر الأجنبي عندما يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي.

2.3. المزايا التنافسية:

تمثل هذه المزايا مختلف الإمتيازات التي تزخر بها البلدان المستقبلة لرؤوس الأموال، والقابلة للتطور والتحسين، فالمزايا التنافسية تمثل مختلف الحوافز المادية والبشرية التي تساهم في العملية الإنتاجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، اليد العاملة المؤهلة، التكنولوجيا العالية، حداثة شبكة الاتصالات، الهياكل القاعدية، إنها عناصر تعتمد على سياسة فعالة لجلب المستثمر الأجنبي، حيث يمكن تحديث هذه المزايا بما يناسب المتعامل الاقتصادي.

تركز البلدان المضيفة خاصة الدول النامية على تطوير قدراتها بالاستثمار في المجالات التي تحسن فيها المناخ الاستثماري، كالاهتمام بقطاع التكوين المهني لتأهيل مستوى اليد العاملة بما يتماشى وأهداف صاحب رأس المال، تنصيب شبكة اتصالات تسايرا لمقاييس الدولية من أجل تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الاستثمار في عنصر رأس المال البشري بما يتماشى ومتطلبات التنمية عموما.

إن الاختلاف في هذه المزايا متباين في الدول المستقبلة ويمكنه التغيير عبر الزمن حسب درجة الاهتمام بهذه المزايا وهذا يتوقف أساسا على السياسة الاقتصادية الداخلية للبلد.

وعليه فالجزائر لها القدرات الكافية التي تؤهلها لجلب المستثمر الأجنبي، لكن استغلال هذه القدرات لم يصل بعد لمستوى انتقال رؤوس

الأموال إليها بدون تردد كما هو الحال في بلدان جنوب شرق آسيا، أو حتى بالمقارنة بما تقدمه البلدان المجاورة (تونس، المغرب) في هذا المجال.

IV. مكانة الجزائر ضمن البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي:

لتحديد مكانة الجزائر ضمن البلدان المستقبلة لرؤوس الأموال الأجنبية نعتمد على إحدى الدراسات التي قام بها [5] The foreign investment advisory service (FIAS) لتصنيف البلدان حسب الاستثمارات الخارجية المقدمة من طرف مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات (أمريكية، يابانية، وأروبية) والتي تنظم إلى سبعة قطاعات أساسية (الكيمياء، ألإلكترونيك، الكهرباء، الاتصال، الفندقة، النسيج والملابس، وتركيب وتجهيز السيارات) وقد توصلت الدراسة بعد التحقيق إلى ترتيب الاقتصاديات إلى أربع مجموعات أساسية مرتبة حسب قوى الجذب.

1.4. المجموعة الأولى:

تمثل هذه المجموعة البلدان المتقدمة والقائدة للاقتصاد العالمي ويضم الثلاثي القوي (أمريكا، اليابان، أروبا الغربية) هذه المجموعة التي تلعب دور المستثمر ودور المستقبل ولها كل القدرات المطلوبة لتأهيلها في المرتبة الأولى.

2.4. المجموعة الثانية:

وهي المجموعة التي تشكل قائمة دول جنوب شرق آسيا وهي الدول المصنعة حديثا، والتي وصفت بدول القلب وهي التي تتمتع بقوى جذب كبيرة جدا تنافس أحيانا بعض دول المجموعة الأولى، لأنها تمتاز بيد عاملة مؤهلة ورخيصة وحجم الأسواق فيها كبيرة من حيث عدد السكان بالإضافة

إلى ارتفاع الطلب الفعال المتمثل في القدرة الشرائية القادرة على امتصاص عرض السلع والخدمات في السوق لكنها، لم تصل بعد إلى مستوى تقدم دول المجموعة الأولى.

3.4. المجموعة الثالثة:

تمثل دول هذه المجموعة هدف الكثير من المستثمرين لأنها تتوفر على حظوظ كبيرة في جلب المستثمر وتضم هذه المجموعة قائمة تتكون من 13 دولة تسمى بالقائمة الصغرى (Short List) وحسب هذه الدراسة فإن الشركات المتعددة الجنسيات السابقة الذكر تسلط الأنظار لهذه الدول لما تمتاز به مزايا تنافسية وأخرى نسبية.

تعتبر الدول التي تنتمي إلى هذه المجموعة كماليزيا، تايلاند، بولونيا، تركيا البرتغال...الخ أرضا خصبة للشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار فيها، وجلب رؤوس الأموال إليها والاستفادة منها للرفع من معدلات نموها.

4.4. المجموعة الرابعة:

وهي قائمة الدول التي تأتي في مؤخرة الترتيب وتضمّ جميع الدول المتبقية الأخرى (الدول النامية) وتعتمد هذه المجموعة في جلب الاستثمار على المزايا النسبية أي الموارد الطبيعية وهو ما يحدث في الجزائر، فأغلبية المشاريع الاستثمارية كانت موجهة لقطاع المحروقات أي الاعتماد على استغلال الثروات الباطنية. لكن الإستراتيجية التنموية للجزائر لا تتفق مع هذه الوضعية لأن الجزائر غيرت اتجاهها للاهتمام بتنمية القطاعات الأخرى

واستغلالها وفقا للسياسات المسطرة في هذه الإستراتيجية كالقطاع الزراعي، السياحي، الصناعات التقليدية، قطاع الغابات، الري...الخ[6]

رغم الإصلاحات المكثفة المنصبة في هذا الاتجاه إلا أن المناخ الاستثماري لم يصل بعد إلى مستوى طموحات المستثمر الأجنبي، وعليه نلاحظ أن الجزائر تتنافس مع بقية الدول النامية في هذا المجال، وعند مقارنتها بتونس، المغرب، ومصر، نلاحظ أن هذه الدول أحيانا تنتمي إلى دول المجموعة الثالثة أي الدول المستهدفة من قبل الشركات المستثمرة، أي أن هذه الأخيرة استطاعت أن تهيئ المناخ المناسب للاستثمار فيها في حين تبقى الجزائر في مؤخرة القائمة الرابعة وترتب بعد تونس المغرب ومصر. يعود السبب الرئيسي حسب المحللين الاقتصاديين في هذا الضعف إلى عامل الإستقرار السياسي والاقتصادي الذي يتحكم في حركية الاستثمارات الأجنبية وانتقالها.

V. آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة تجارية إستراتيجية للدول الأروبية، خاصة مع تحرر الاقتصاديات في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يعيشها العالم حاليا.

دخلت دول الاتحاد الأوروبي في شراكة اقتصادية مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط منذ سنة 1995 وأمضت عقود اتفاق مع تونس، المغرب، والأردن لكن المفاوضات طالت مع الجزائر ومصر، حيث لم يمضي الإتحاد الأروبي بروتوكول الاتفاق مع الجزائر إلا في نهاية 2001

يمثل التبادل التجاري عن طريق المناطق الحرة أحد الأهداف الإستراتيجية للاقتصاديات المتقدمة، نظرا للإمتيازات المتحصل عليها من هذه المعاملات، خاصة في غياب التكتلات الإقليمية، ولذا يسعى الإتحاد الأروبي إلى توسيع آفاق الشراكة مع دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط بإنشاء منطقة تجارية إقليمية أورومتوسطية تستثمر في مختلف الأنشطة الاقتصادية ولا تقتصر على المجال الصناعي فقط كما هو الحال عليه، فالمدة المحددة لتجسيد هذه التعاملات هو ابتداء من سنة 2010 أي المدة كفيلة بتغيير مسار العلاقات التجارية في البحر المتوسط، خاصة مع الإصلاحات الكثيفة التي تقوم بها هذه الدول لتجسيد هذه المبادلات.

تظهر أهمية هذه العلاقات بالنسبة للطرفين لأن التبادل الموجود حاليا من النوع (شمال ــ شمال) و (شمال ــ جنوب) ولا يوجد تبادلا حرا من النوع (جنوب ــ جنوب)، رغم أهمية هذا النوع من التعاون لهذه البلدان، لأن التبادلات الحرة تشكل إحدى ركائز التنمية، خاصة إذا شمل مختلف الأنشطة كما سبق الذكر.

تظهر الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية عندما تندرج ضمن هذه العملية التبادلات الزراعية أما بالنسبة لدول البحر المتوسط فتستفيد من تنشيط وإنعاش اقتصادها من جهة وتقليص فوارق المستوى المعيشي بين الشمال والجنوب من جهة أخرى.

رغم المجهودات الكبيرة التي تقوم بها الجزائر في تحسين المناخ الاستثماري، إلا أن مستوى الاستقرار الاقتصادي لم يصل بعد إلى المستوى

الذي ينتظره المستثمر الأجنبي لتحويل رؤوس أمواله وتوظيفها بما يتماشى والسياسة الاقتصادية والتنموية المسطرة لكن هذا الوضع خاص بالمرحلة الراهنة فقط، لأن المؤشرات الاقتصادية والسياسية تشير إلى مستقبل قريب فعّال في مجال الاستثمارات الأجنبية فمن الناحية النظرية ملفات عديدة وضعت لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) تنتظر الرد الإيجابي والموافقة على المشاريع تعتبر السوق الجزائرية سوقا مستهدفة من طرف المستثمر الأجنبي مقارنة بما تقدمه كل من تونس والمغرب وخاصة عندما يتعلق الأمر بالحاجيات المتنامية، فحسب الدراسة التي قامت بها الوكالة (ANDI) مع عدة وزارات، قد تمّ تحديد حاجيات الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الإستراد بنسبة كلية في 24 قطاع (مجال إنتاج) والذي يتفرع منه 262 منتج ومنتج نصف مصنع، وهو ما يوضح جليا ارتباط الاقتصاد الجزائري بالخارج من ناحية التموين، لذا حان الوقت للاهتمام بالاستثمار في الجزائر عن طريق تشجيع المستثمر الأجنبي والمحلي دون تمييز.

تهدف الجزائر في تمويل مشاريعها الاستثمارية على الشراكة الاقتصادية الأجنبية مما أدى إلى فتح رأس مال مؤسساتها العمومية للأجانب والمساهمة فيه من الناحية الإنتاجية والتسييرية، وهو ما أدى إلى تهافت المستثمر الأجنبي على الجزائر، لكن في أنشطة وقطاعات خاصة ذات مزايا • نسبية عالية كقطاع المحروقات وبعض فروع القطاع الصناعي، لكن إستراتيجية الجزائر في هذا المجال تتعدى هذين القطاعين لمحاولة إنعاش القطاعات الأخرى المحركة للتشغيل عموما، كالقطاع الزراعي بالدرجة الأولى السياحي، إلى جانب قطاع الحرف التقليدية. وعليه تحاول الجزائر في هذه الفترة تأهيل مؤسساتها خاصة الصناعية منها والزراعية

(La mise à niveau des entreprises économiques) للاستفادة من الشراكة الاقتصادية والعمل على تجسيدها ميدانيا وذلك ببرمجة تأهيل 300 مؤسسة مستقبلا لآفاق 2010 وهو تاريخ تنفيذ المعاملات التجارية مع الإتحاد الأوروبي ليشمل قطاعات متنوعة.

حتى تتمكن الجزائر من الاستفادة فعلا من عقود الشراكة الاقتصادية والتسييرية خاصة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، عليها أن توفر الظروف والشروط الضرورية في المؤسسات الاقتصادية والعمل على تكثيف الإصلاحات الاقتصادية للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط حيث لا يمكن للجزائر الاستفادة من هذه الشراكة إلا بالاعتناء بالجهاز البنكي حتى يخدم الجهاز الإنتاجي، المحيط الإداري، القطاع الجمركي والضريبي أي المحيط الاقتصادي للمؤسسة بصفة عامة.

تمثل عملية تأهيل المؤسسات الجزائرية أحد مقومات الشراكة الاقتصادية، وأهم شروط الشراكة الأوروبية بمحاولة رفع المؤسسة إلى مستوى المنافسة الدولية عن طريق التنويع في الإنتاج، التحسين في الجودة، الاستمرارية في العرض. إنه رهان المستقبل للاقتصاد الجزائري، لكن هذه الإصلاحات مكلفة ولا تستطيع الجزائر مواجهتها في الفترة الحالية بسبب ضعف معدل النمو، استفحال الآفات البيروقراطية، هدر الموارد الاقتصادية، ضعف التأهيل في الموارد البشرية، ارتفاع في معدل البطالة...الخ إنها القيود التي تحول دون تشجيع المستثمر الأجنبي على عقد الشراكة الثنائية مع المؤسسات الجزائرية خاصة العمومية منها، أما القطاع الخاص فإن عملية الخوصصة في الجزائر عرقلت وأعاقت قدوم المستثمرين إليها.

الخلاصة:

رغم الإصلاحات الجارية على الاقتصاد الجزائري فإن الإنعاش الاقتصادي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب من طرف الشركاء الأجانب إلا أن مؤشرات التحسن في تقدم مستمر لأن الجزائر تملك الوسائل الضرورية المادية منها والبشرية للاستفادة من عقود الشراكة الأجنبية خاصة مع دول الإتحاد الأروبي.

تعتبر المفاوضات الجزائرية في إطار الشراكة الأورومتوسطية ذات أبعاد إستراتيجية بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الجزائري إذا استطاعت هذه الأخيرة استغلال الفرص في وقتها المحدد والإسراع بالإصلاحات المالية، الإدارية، والاقتصادية بما يتماشى و متطلبات الشراكة مع الدول الأوروبية.

المراجع:

1: Séminaire sur la promotion de l'investissement, Alger 1993 ministère de l'économie : chambre nationale du commerce.
2: Rabah Bettahar : La privatisation, Achevé d'imprimer sur les presses de Serra -graphic 1993.
3: Revue Monde Arabe ; Maghreb Machrek ; Investissements directs et avantages construits ; Hors Série ; 1997.
4: عرابي فتحي : الاستثمار الأجنبي المباشر ــ دراسة حالة الجزائر ــ مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ سنة 2000؛ ص 268؛ مقتبس من Crédit Risk International؛ 1995.
5: FIAS : Un Service de la Banque Mondiale et de la Société Financière Internationale.
6: Monde Arabe; Maghreb Machrek : Investissements étrangers: les économies du Sud de la Méditerranée sont-elles attractives ?